المرصد الإنساني
الأرض الفلسطينيّة المحتلة

العدد الثامن كانون الأول 2007

الجدار الفاصل
بني منه 58% من 703 كم

العنف المتصاعد بين الفصائل

بالرغم من انخفاض عدد الإصابات الفلسطينية في شهر كانون الأول الناتجة عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ارتفعت نسبة الصراع الداخلي بين الفلسطينيين و وصل معدلها الشهري تالي الأعلى مباشرة كما تم رصده لعام 2006. في شهر كانون الأول، حصلت معظم الإصابات الفلسطينية في قطاع غزة حيث لقي 25 فلسطيني مصرعهم، من بينهم 3 أطفال ، و أصيب 130 منهم بجراح خلال اشتباكات حزبية مهيمنة بين الأجهزة الأمنية التابعة لحركتي حماس و فتح و داعمي هذين الحزبين. خلال شهري تشرين الأول و كانون الأول 2006، وصل القتال بين الأحزاب الفلسطينية قمته، متزامن مع انخفاض نسبي في ضحايا الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.
وخلال هذه الفترة، خطف و قتل و إصيب داعمون متنافسون من كلا الحزبين خلال دورة عمتها الهجومات والهجومات المعاكسة. منذ شهر حزيران 2006، استمر العراك المسلح بين العائلات، مما أسفر عن ارتفاع عدد القتلى و الجرحى الفلسطينيين من جراء العنف الداخلي في قطاع غزة، و أشر إلى انهيار إضافي في القانون والنظام.

في الضفة الغربية، قتل اربعة فلسطينيين و جرح 45 منهم جراء العنف الفلسطيني الداخلي خلال شهر كانون الأول. و طوال عام 2006، بقي العدد الفعلي للفلسطينيين الذين قتلوا و جرحوا أقل في الضفة الغربية (17 قتيل و 75 جريح) من قطاع غزة (129 قتيل و 796 جريح)، و ارتفعت نسبة الهجومات و الاتهامات المضادة ضد المسؤولين الرسميين في السلطة الفلسطينية و المباني التابعة لها في الضفة الغربية. أيضا طوال عام 2006، لقي 146 فلسطيني مصرعهم نتيجة للعنف الفلسطيني الداخلي، و هذه النسبة تمثل 17% من الفلسطينيين الذين قتلوا خلال عام 2006.[1]

ملخص الإصابات: عام 2005 بالمقارنة مع عام 2006

	عدد القتلى الفلسطينيين			عدد الجرحى الفلسطينيين			إسرائيل	
	رجال	نساء	أطفال	رجال	نساء	أطفال	قتلى	جرحى
كانون الثاني-كانون الأول 05	180	2	33	1004	15	134	47	484
كانون الثاني-كانون الأول 06	514	37	127	2654	73	472	25	377
التطور	**+ 186 %**	**1750+ %**	**285+ %**	**140+ %**	**387+ %**	**252+ %**	**%47-**	**%22-**

[1] يتم حساب هذا الرقم، بالإضافة إلى عدد القتلى الفلسطينيين (من جراء الصراع المباشر و غير المباشر، الصراع الداخلي، العنف، الاستخدام المهمل للمتفجرات و الاسلحة الأخرى. للتعاريف و الجداول الكتعلقة بالموضوع، يرجى الرجوع إلى جداول المعلومات في ملخص حماية المواطنين من إعداد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الموجود على موقع الإنترنت www.ochaopt.org.

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

وقف إطلاق النار في قطاع غزة

منذ إعلان وقف إطلاق النار في قطاع غزة بتاريخ 26 تشرين الثاني، نتج عن العنف المستمر بين الطرفين إصابات فلسطينية و إسرائيلية. قام الفلسطينيون بإطلاق 86 صاروخ محلي الصنع و 11 قذيفة هاون على جنوبي إسرائيل، مما أدى إلى إصابة طفلين إسرائيليين في سديروت (مقارنة مع 331 صاروخ أطلق خلال الأسابيع الخمس الماضية). اصيب جندي إسرائيلي بجراح من جراء جهاز متفجر تفجر على طول السياج الحدودية المحيطة بقطاع غزة. و طوال شهر كانون الأول، استمر الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار على المناطق الشمالية في قطاع غزة (بيت حاونون و بيت لاهيا) من خلال السياج الحدودية، و قامت مركبات الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار على القوارب الفلسطينية لصيد الأسماك بجانب الخط الساحلي لقطاع غزة. و أدت هذه الإنتهاكات إلى مقتل فلسطينيين و إصابة 22 آخرين بجراح. خلال ثلاثة مناسبات، قامت جرافات و دبابات الجيش الإسرائيلي باختراق بلغ 500 متر نحو بيت حانون، و خلال إحدى هذه المداهمات، فتحت النيران على الفلسطينيين من داخل قطاع غزة مما أدى إلى إصابة فلسطينيين بجراح. و خلال حادثتين إضافيتين، قام الجيش الإسرائيلي بإطلاق صواريخ أرضية نحو قطاع غزة، بالإضافة إلى صاروخ استهدف مركبة فلسطينية مسافرة في بيت حانون بتاريخ 25 كانون الأول. و بينت التقارير المحلية أن المركبة كانت تقل أعضاء من حركة الجهاد الإسلامي كانوا ينوون إطلاق صواريخ على إسرائيل.

الجفاف

تعتمد المجتمعات التي تعمل في مجال الزراعة على سقوط الأمطار الوافية بالمراد، و المناطق الريفية الفقيرة التي تفتقر إلى مخزون مياه موثوق تعد من المناطق الأقل حظا. و تعود أهمية سقوط مياه الأمطار إلى ثلاثة أسباب و هي: 1. لملىء خزانات حصاد مياه الأمطار المستخدمة للشرب و الاستخدام المنزلي. 2. للمحاصيل. 3. لنمو الحياة النباتية في المراعي. و خلال العامين الماضيين، عانت منطقة جنوب الخليل من ظاهرة الجفاف و قلة المياه. في عام 2006، سقطت الأمطار في أواخر شهر كانون الأول، و كانت متأخرة شهرين عن المدة المحددة لذلك. قد تكون المياه للخزانات و المحصول وافية للمراد إن وجد سقوط أمطار كافية (الحاجة تبلغ 350مم على الأقل). لغاية الآن، معدل المياه الموجودة في الخزانات البيتية هو 80 متر مكعب، أي سعة نصف الخزانات.

إن الاستهلال المتأخر لموسم الأمطار أدى إلى نتائج صعبة لرعاة المواشي، مما أثر على حوالي 150000 رأس ماشية و 300000 دونم من الأراضي. و كل ما في الأمر لا يعود إلى تأخر سقوط مياه الأمطار فحسب، بل أيضا على انخفاض جودة النباتات نتيجة لعدم نبت الحبوب الزراعية. أيضا سيؤدي ذلك إلى تدهور صحة الحيوانات و سيضطر الرعاة إلى شراء علف إضافي. و قد ارتفع سعر العلف بنسبة 35% (كان سعر طن الشعير 850 شيقل في شهر تشرين الثاني، و وصل إلى 1200 شيقل في أواخر شهر كانون الأول)، بينما انخفض سعر اللحوم بنسبة 15% (من 55 شيقل إلى 40 شيقل). انغمر الرعاة في الديون، و النسبة الأكثر فقرا منهم، خصوصا البدو القائمين بالقرب من يطا، يغرقون أكثر فأكثر نحو الفقر. و الكثير من الأشخاص قلقون على اضطرارهم لإغلاق أشغالهم و عدم قدرتهم على تسديد ديونهم حتى لو قاموا ببيع جميع مواشيهم.

نظرة عامة - السياق

	تشرين الثاني 01	تشرين الثاني 02	تموز 03	شباط 04	تشرين الثاني 04	تموز 05	أيار 06	-	-	-	-	-
العائلات الفلسطينية التي تعيش في الفقر - بناء على الدخل (المؤسسة الجامعية للدراسات التنموية[2])												
الضفة الغربية	%23	غير معروف	%34.4	%30.5	غير معروف	%33	%43					
قطاع غزة	%42	%60.7	%47.2	%47.1	%47.4	%42	%49					
المناطق الفلسطينية المحتلة	**%31.1**	**%42.1**	**%39.4**	**%37**	**%38.5**	**%37**	**%46**					
العائلات الفلسطينية التي تعيش في الفقر - بناء على الدخل												
الضفة الغربية	%44.1	%54.4	%56.8	%54.4	%51.2	%62.4	%65.8					
قطاع غزة	%74.7	%82.2	%73.3	%75	%75	%76.6	%78.8					
المناطق الفلسطينية المحتلة	**%54.2**	**%64.2**	**%62.4**	**%61.1**	**%58.9**	**%67.7**	**%70.3**					

	2005	كانون الثاني 06	شباط 06	آذار 06	نيسان 06	أيار 06	حزيران 06	تموز 06	آب 06	أيلول 06	تشرين الأول 06	تشرين الثاني 06	كانون الأول 06
عدد الحالات الإجتماعية الصعبة التي تتلقى راتبها الشهري من وزارة الشؤون الإجتماعية[3]													
الضفة الغربية		19406	0	0	0	0	0	19818	0	17798	0	0	غير معروف
قطاع غزة		17779	0	0	0	0	0	20474	0	17283	0	0	غير معروف
المناطق الفلسطينية المحتلة		**37185**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**40292**	**0**	**35081**	**0**	**0**	**73000**

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على هاتف رقم 5829962 (مي ياسين و كيت أوزبورن). جميع الملاحظات في الجدول تابعة للملاحظات النهائية.

[2] المصادر و التفسيرات لجميع المؤشرات المذكورة في جداول المرصد الإنساني موجودة في الملاحظات النهائية.

[3] قام فريق الآلية الدولية المؤقتة بتوفير هذه النسب. يضم الحالات الاجتماعية الصعبة التابعة لوزارة الشؤون الإجتماعية بالإضافة إلى المستفيدين من برنامج الغذاء من أجل العمل و الغذاء للتدريب التابع لمنظمة الصحة العالمية. استلم 73000 شخص مبلغ 1000 شيقل ($222، أي بمعدل 4.5 شيقل للدولار).

إضراب السلطة الفلسطينية

كان هناك تطور هام للإضراب المستمر لموظفي السلطة الفلسطينية و هو رجوع الموظفين إلى أشغالهم، حيث رجع موظفي وزارة الصحة إلى أشغالهم في شهر كانون الأول بعد أن رجع موظفي وزارة التربية و التعليم إلى أشغالهم في شهر تشرين الثاني. بينما تتأثر قطاعات السلطة الأخرى سلبا من هذا الوضع، تم إعادة توفير خدمات الصحة و التعليم مما يساهم في تسهيل الأحوال المعيشية لدى الفلسطينيين.

الوضع المالي للسلطة الفلسطينية

في تقرير أطلق في 17 كانون الأول، بين صندوق النقد الدولي أن المجموع الكلي للمساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية وصل إلى أكثر من $700 مليون في عام 2006، بما في ذلك الدعم المقدم من الآلية الدولية المؤقتة و الممولين العرب[4]. يقدر صندوق النقد الدولي أن موظفو السلطة الفلسطينية استلموا معدل 40% من رواتبهم بين شهر آذار و كانون الأول 2006 (50% من راتبهم السنوي)، بملاحظة وجود فرق جدير بالاعتبار في النسبة المئوية بين فئات الموظفين المختلفة. كما يشير صندوق النقد الدولي إلى التدهور المستمر لجهاز إدارة الأموال العامة و تسليم تقارير غير صحيحة أو مناسبة حول حركة الأموال.

استمرت الإيداعات الخاصة في البنوك بالنمو، مؤشرة بوضوح استلام الأموال من الخارج. استمرت البنوك في تمديد الأرصدة، ولكن هذا الأمر تباطأ خلال الأشهر الماضية. إضافة إلى المساعدة الإنسانية المتزايدة، يبدو أن هذا التدفق للأموال ساهم في تجنب انخفاض كبير في الدخل الوطني الإجمالي و درجات الاستهلاك. يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انخفاض بنسبة 8% في القدرة الإنتاجية (إجمالي المنتج المحلي) في الربع الثالث من عام 2006 مقارنة بالفترة نفسها في العام السابق. و لكن بما أن النقاشات بين الرئيس عباس و مسؤولي حركة حماس حول حكومة وحدة وطنية توقفت، و دعى رئيس السلطة الفلسطينية إلى إجراء انتخابات مبكرة، تبقى الآمال لحل الأزمة المالية كئيبة و من الأرجح أن تبقى موارد السلطة الوطنية المالية محدودة بشدة.

الإغلاقات و توسيع المستوطنات

في نهاية شهر كانون الأول، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستسهل عملية الوصول في داخل الضفة الغربية و إزالة بعض وسائل الإغلاق و تسهيل الحركة على حواجز عسكرية معينة. لا تتوفر حاليا قائمة بوسائل الإغلاق هذه.

في غضون ذلك، قامت الحكومة الإسرائيلية بالموافقة على عملية إنشاء البيوت في مستوطنة مسكيوت الواقعة شمالي غور الأردن للعائلات التي تم إخلائها من غوش كتيف (محافظة بيت لحم). و وفقا للناطق بلسان الوزراة الخارجية الأمريكية، قد تعمل هذه الحركة على انتهاك التزام إسرائيل وراء آفاق خارطة الطريق. في عام 2004، صرحت محكمة العدل الدولية أن المستوطنات الإسرائيلية المبنية على الأراضي المحتلة منذ عام 1967 غير قانونية، و لكن إسرائيل تخالف هذا التصريح.

[4] يقدر الدعم الذي وفره العرب بين $40-$50 مليون في الشهر (صندوق النقد الدولي).

نظرة عامة - التركيز الإقليمي

الضفة الغربية و القدس الشرقية

كونها القوة المحتلة، تعد الحكومة الإسرائيلية عامة و الجيش الإسرائيلي خاصة، مسؤولين عن الوضع الأمني في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى الحواجز العسكرية. قامت وزارة الدفاع بإصدار عقود لشركات أمنية خاصة لتعيين موظفين أمنيين على خمسة حواجز عسكرية في داخل الضفة الغربية: في الطيبة و إفرايام في شمال الضفة الغربية، قلندية و جيلو في وسط الضفة الغربية، و الأنفاق في جنوب الضفة الغربية. و بين الرصد الميداني أن الشركات الأمنية الخاصة هي في معظم الأحيان غير واعية على الإجراءات، بما في ذلك حق وصول المنظمات الإنسانية من خلال هذه الحواجز العسكرية.

إن عدة أجزاء من المناطق المغلقة الواقعة بين الخط الأخضر و الجدار الفاصل مفتوحة فقط لوصول أصحاب هذه المناطق الفلسطينيين و للمزارعين من خلال بوابات الجدار للزراعة الموسمية الواقعة في داخل الجدار الفاصل. و تختلف الإجراءات على البوابات، فبعضها يتطلب التصاريح و بعضها الآخر يتطلب تنسيق مسبق مع الجيش الإسرائيلي. و منذ بدء عملية إنشاء الجدار الفاصل، كانت عملية الوصول تشكل عائق بسبب الوصول القليل أو الغير منتظم المصرح فقط خلال موسم حصاد الزيتون. أما بالنسبة للنشاطات الهامة الأخرى، و التي تضم عملية تقشيب الأشجار و حراثة الأرض و الري و التبذير و قلع الحشائش و حصد المحاصيل الأخرى، فكانت غير ممكنة. و أدى هذا الوضع إلى انخفاض الإنتاجية من الأراضي التي عادة توفر الأشغال لحوالي 200000 شخص. بالإضافة إلى ذلك، إن عدم القدرة على حراثة الأرض تؤدي إلى نمو الحشائش بشكل طولي، مما يؤدي إلى خطورة شب الحرائق فيها خلال مواسم الصيف الجافة. فقد حرقت بعض أشجار الزيتون في هذه المناطق المغلقة نتيجة لذلك، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الصعوبات الاقتصادية لدى أصحابها.

قامت السلطات الإسرائيلية بإنشاء بوابة حديدية في الجدار الفاصل أدت إلى فصل منطقة ضاحية البريد السكنية عن الرام في جزء الجدار الفاصل الواقع شمالي القدس. و خلال الأشهر الماضية، كانت هناك فتحة في داخل الجدار الفاصل لمرور الأشخاص و المركبات للتنقل بين المنطقتين السكنيتين. و لا يزال حاليا طريق للدوران حول هذا الجزء من الجدار الفاصل من خلال منطقة ضاحية البريد، و لكنه ضيق للغاية.

في شهر كانون الأول، ارتفع عدد البيوت التي تم هدمها في منطقة القدس، بالرغم من أن الاتجاه الإجمالي لعام 2006 يدل على وجود عدد أقل من البيوت التي تم هدمها (42)، بينما وصل هذا العدد إلى 94 بيتا في عام 2005[5]. لكن هذا الانخفاض الواضح في عملية الهدم لا يدل على جهد من قبل السلطات الإسرائيلية لوضع حد لعملية الهدم.

في مناطق السلطة الفلسطينية، تم قتل طفلين فلسطينيين في شهر كانون الأول في الضفة الغربية، بينما لقي أحدهم مصرعه من جراء جراح تلقاه مسبقا في قطاع غزة. في 3 كانون الأول، قتل غلام عمره 14 عاما من مخيم عسكر للاجئين في نابلس عندما استجاب الجيش الإسرائيلي على قاذفي الحجارة الفلسطينيين برصاص حي بالقرب من المخيم. في 19 كانون الأول، قتلت فتاة فلسطينية عمرها 13 عاما من قرية فرعون في طولكرم عندما أطلق الجيش الإسرائيلي النيران على فتاتين بالقرب من الجدار الفاصل. في اجتماع عقد بتاريخ 10 كانون الثاني 2007، بين الطاقم الميداني التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و المكتب الإسرائيلي لتنسيق الارتباط بين المناطق، أكد الجيش الإسرائيلي أن الجندي المسؤول عن مقتل الفتاة تم فصله بعد أن أمر ضابط الفرقة العسكرية بإجراء تحقيق كامل حول الحادث[6]. تقوم هاتان الحادثتان لمقتل الأطفال بتسليط الضوء على ظاهرة مستمرة في ارتفاع عدد الأطفال الذين قتلوا و جرحوا من قبل الجيش الإسرائيلي، خصوصا خلال حوادث رمي الحجارة.

---

[5] المصدر: بيتسيليم: www.btselem.org/english/Planning_and_Building/Statistics.asp

[6] وفقا لمكتب تنسيق الارتباط بين المناطق، بينت التحقيقات الأولية أن الجنود رأوا شخصين يحاولان تسلق الجدار الأمني (و لم يتعرفوا عليهم بأنهم فتاتين). قام الجيش بإطلاق النار في الجو و من ثم حاولوا إطلاق النار على الرجلين و أصابوا إحدى الفتيات في كتفها، و من ثم توفيت من جراحها. صرحت الفتاة الأخرى خلال استجوابها أنهم أرادوا زيارة أقاربهم القائمين في الطيبة في إسرائيل.

قطاع غزة

شهد شهر كانون الأول ارتفاع في ظاهرة العنف بين حركتي حماس و فتح و عنف بين العائلات، أدى إلى مقتل 25 فلسطيني و جرح 130 منهم. اشتد القتال بين حركتي فتح و حماس بتاريخ 15 كانون الأول بعد أن دعت السلطة الفلسطينية إلى إجراء انتخابات مبكرة.

بعد الانسحاب من قطاع غزة في شهر أيلول 2005، أعلن الجيش الإسرائيلي أن على الفلسطينيين إبقاء مسافة 150 مترا على الأقل من الجدار على مدار الحدود الشرقية و الشمالية لقطاع غزة. لكن بناء على التقارير، كانت بعض الإصابات متعمقة أكثر في داخل قطاع غزة.

بتاريخ 28 كانون الأول 2005، أعلن الجيش الإسرائيلي أن جبهة المستوطنة الشمالية السابقة هي منطقة محظورة. بصورة رسمية، إمكانية الدخول إلى المنطقة من قبل سكانها البالغ عددهم 250 و المنظمات الدولية تحتاج إلى تنسيق مسبق من الجيش الإسرائيلي، و لكن لم يتم تنفيذ هذا القرار.

شهد شهر كانون الأول تحسن في تدفق السلع من و إلى قطاع غزة من خلال معبر كارني. و ابتداء من 14 كانون الأول، تم استبدال المسؤولية الأمنية على الجهة الفلسطينية لمعبر كارني من الأمن الوقائي إلى حرس الرئاسة.

الحماية

"الحماية هي عملية تهدف للحصول على احترام تام لحقوق الأفراد طبقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان و قانون الإنسانية الدولي و قانون اللاجئين[7]."

الحماية

في شهر كانون الأول، و مقارنة بشهر تشرين الثاني، انخفضت نسبة الإصابات الفلسطينية الناتجة عن الصراع المستمر مع إسرائيل في قطاع غزة و الضفة الغربية. و كان الانخفاض في عدد الإصابات الفلسطينية واضحا في قطاع غزة بعد إعلان وقف إطلاق النار بين الإسرائيليين و الفلسطينيين في أواخر شهر تشرين الثاني (قتل 121 فلسطيني في شهر تشرين الثاني مقارنة مع 3 في شهر كانون الأول). و بعد مرور 6 أشهر من العداء المتصاعد في جميع أنحاء قطاع غزة من جراء العمليات العسكرية التي نفذها الجيش الإسرائيلي، لقي عدد كبير من الفلسطينيين مصرعهم و جرح الكثير منهم، خصوصا في شهر تموز و تشرين الثاني. و لكن عدم تطبيق عملية وقف إطلاق النار أدى إلى إصابات إسرائيلية و فلسطينية (مقتل 2 فلسطينيين و جرح 22 منهم، و جرح 2 إسرائيليين).

في الضفة الغربية، لقي 12 فلسطيني مصرعهم على أيدي الجيش الإسرائيلي. قتل 10 فلسطينيين في شمالي الضفة الغربية خلال عمليات تجسس من قبل الجيش الإسرائيلي، و تبادل النيران بين الجيش الإسرائيلي و مسلحين فلسطينيين، و خلال استجابة الجيش الإسرائيلي بالرصاص الحي على قاذفي الحجارة الفلسطينيين. و توفي فلسطينيان آخران نتيجة لنوبات قلبية في الضفة الغربية (عندما تم إلقاء قنبلة صادمة في داخل بيت امرأة فلسطينية تأخرت الفرق الطبية في الوصول إلى المريض بسبب تنفيذ الجيش الإسرائيلي لإغلاق مؤقت حول قرية تل في نابلس). لم يتم ضم هاتين الضحيتين في الجداول أعلاه[8].

في شهر كانون الأول، أصيب 12 إسرائيلي بجراح في المناطق الفلسطينية المحتلة و إسرائيل خلال الصراع المستمر، بالإضافة إلى خمس أعضاء من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية (لم يتم تسجيل قتلى إسرائيليين). و هذا يمثل انخفاض في عدد الضحايا لشهر تشرين الثاني و النسبة تالية الأدنى مباشرة للإصابات الإسرائيلية المسجلة لعام 2006.

خلال عام 2006، لقي 678 فلسطيني مصرعهم في المناطق الفلسطينية المحتلة و إسرائيل من جراء الصراع المستمر، من بينهم 531 قتيل في قطاع غزة. كان معظم القتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية من نابلس (57) و جنين (45). و يمثل عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في عام 2006 نسبة ارتفاع 215% مقارنة مع 2005. انخفض عدد الضحايا الإسرائيليين في عام 2006 من 47 قتيل في عام 2005 إلى 25 قتيل في عام 2006.

نشاطات المستوطنين في الضفة الغربية

في شهر كانون الأول، تم تسجيل 17 حادثة للمستوطنين في الضفة الغربية، بالإضافة إلى 4 مناسبات قام فيها الفلسطينيين بقذف الحجارة على المركبات الإسرائيلية في الضفة الغربية مما أسفر عن إصابة إسرائيليين بجراح. قام المستوطنون الإسرائيليون بتنفيذ حوادث أخرى التي ضمت الهجومات على الفلسطينيين و أراضيهم و ممتلكاتهم، و مضايقتهم و تهديدهم و منعهم من الوصول إلى الأراضي و الممتلكات الفلسطينية أو العبور أو الدخول إلى أراضيهم الخاصة. تم إصابة 4 أطفال فلسطينيين في الخليل، بالإضافة إلى غلام في السادسة من عمره الذي

---

[7] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تمكين الحماية في الحروب: البحث عن معايير مهنية (جينيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2001، صفحة 28-37).

[8] تم تصنيف هاتين الضحيتين تحت الضحايا المتصلة بطريقة غير مباشرة بالصراع، و بذلك لم يتم إضافتها في الجداول. تضم هذه الفئة الضحايا الناتجة عن الأسلحة الغير متفجرة، حوادث السير، الصواريخ المصنوعة يدويا التي تخطىء هدفها، الموت في السجون، الموت من جراء حالات طبية أساسية حدثت خلال عمليات عسكرية، أو عندما تم منع الوصول إلى العناية الطبية. للأرقام الشهرية لهذه الفئة، يرجى مراجعة جداول المعلومات في ملخص حماية المواطنين من إعداد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على موقع الإنترنت www.ochaopt.org.

تأثر بإصابة خطيرة بعد أن أصيب بعيار ناري في رقبته من قبل مستوطن إسرائيلي بينما كان يعبر طريق رقم 60 مع والده بالقرب من مستوطنة هاجي في محافظة الخليل. قام المستوطنون المسلحون أيضا بتهديد السكان الفلسطينيين القائمين في قرية مادما في نابلس و قرية أم فجارة في الخليل بالدخول إلى هذه القرى و إطلاق النار في الهواء. معظم الحوادث الأخرى التي نفذها المستوطنين ضمت عملية هدم الأراضي الفلسطينية و قلع و حرق الأشجار في قلقيلية و الخليل. في إحدى الحوادث، قام مستوطنون من مستوطنة بني هيفير في الخليل بحرق 200 شجرة زيتون و لوز تابعة لمزارع فلسطيني من بني نعيم. إن عدد الحوادث التي نفذها المستوطنين و البالغة 31، هي أوطى من معدلها لشهر تشرين الثاني، و لكن هذا يعود لنهاية موسم حصاد الزيتون الذي شهد عدد من الحوادث التي نفذها المستوطنين لمنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الواقعة بالقرب من المستوطنات.

الاعتقالات و السجن

خلال عام 2006، وصلت نسبة حملات البحث و الاعتقال التي نفذها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية إلى معدلها الشهري تالي الأعلى مباشرة. و كما شهدنا في الأشهر السابقة، تم تنفيذ معظم العمليات في محافظات بيت لحم و الخليل. كان مجموع الفلسطينيين الذين تم حجزهم أو اعتقالهم في شهر كانون الأول هو 506، و معظم الاعتقالات نفذت في محافظات نابلس و بيت لحم و رام الله. و طوال عام 2006، تم تنفيذ 5647 عملية تفتيش و اعتقال في الضفة الغربية،حيث تم اعتقال أو حجز 5431 فلسطيني. و عندما نقارن هذه الأرقام من شهر حزيران إلى شهر كانون الأول 2005 مع الأشهر نفسها في عام 2006، نلاحظ وجود ارتفاع بنسبة 32% في عدد الحملات و ارتفاع بنسبة 68% في عدد الأشخاص الذين تم اعتقالهم أو حجزهم.

و منذ بداية عام 2000، ارتفعت نسبة اعتقال و حجز الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة المبنية على أسباب سياسية و أمنية مزعومة. باستثناء الفلسطينيين من القدس الشرقية، يتم تنفيذ معظم هذه الاعتقالات بأمر عسكري إسرائيلي و يتم إصدار الحكم من قبل المحاكم العسكرية الإسرائيلية[9]. يتم حجز السجناء الفلسطينيين في مراكز اعتقال و سجون داخل إسرائيل، قمعا للقانون الدولي[10]. و بحلول 21 تشرين الثاني 2006، قدر وجود 10500 سجين فلسطيني و عربي، من بينهم 116 امرأة و 385 طفل.

الحماية

يوجد حاليا حوالي 820 فلسطيني معتقلين إداريا، بالإضافة إلى 4 نساء[11] و 3 أطفال على الأقل[12]. و تحت أوامر الاعتقال الإداري، يتم اعتقال الفلسطينيين بدون تهمة أو تعيين تاريخ لمحاكمتهم، بناء على إثباتات سرية بعيدة عن متناول المعتقل و ممثله/ممثلها القانوني. من الممكن إعادة تجديد هذه الأوامر بشكل غير محدود. كثيرا ما يتم احتجاز الأطفال في سجون الناضجين و السجناء الجنائيين[13]. إن حالة السجون و مراكز الإعتقال سيئة و تفتقر التوفير اللازم للغذاء و العناية الطبية. و يستمر التقرير عن حالات تعاني من المعاملة النفسية و الجسدية السيئة. في مؤتمر نظمه الإئتلاف المتحد ضد التعذيب بتاريخ 5 كانون الأول 2006 في القدس، عبرت المنظمات الفلسطينية و الإسرائيلية غير الحكومية عن قلقها تجاه الاستخدام المستمر لإجراءات التحقيق الصارمة (كالرج العنيف و التشبيح) المستخدمة ضد المعتقلين الفلسطينيين بالرغم من وجود حكم صدر عن محكمة العدل العليا في عام 1999 يدين ذلك. تم التقرير أيضا عن العنف الجسدي كالصفع و الضرب خلال الحجز و التحويل إلى مراكز الإعتقال.

في الإفادات التي وفرها المعتقلين الفلسطينيين لمنظمات حقوق الإنسان صرح المعتقلين أنه خلال فترة الحجز و قبل عملية التحقيق (فترة مدتها بين 3-6 أسابيع عادة)، قد تصل أحوالهم، بإجمالي تأثيرها، إلى المعاملة الغير إنسانية و حتى التعذيب: كالحجز في رنزانات صغيرة (حجمها 3 متر مربع) يتواجد فيها حفرة في الأرض للتغوط، انعدام دخول الهواء النقي، الاستخدام المستمر (على مدار 24 ساعة) لضوء خافت لا يسمح للمعتقل النوم أو

---

[9] مؤسسة الضمير، تقرير حول "الفلسطينيون المعتقلون من قبل إسرائيل،" محدث في شهر تشرين الأول 2006.

[10] المادة رقم 76 من مؤتمر جينيف الرابع.

[11] إحصائيات من مؤسسة مانديللا.

[12] الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، فرع فلسطين.

[13] المادة 37 (ج) من إتفاقية حقوق الطفل. طبقا لقوانين إسرائيل العسكرية، الطفل الذي يبلغ عمره 16 عاما يعتبر بالغا، خلافا لقانون إسرائيل و القانون الدولي الذي يعتبر أي شخص دون سن 18 طفلا. ملاحظة رقم 1، صفحة 36 من تقرير احتلال مستمر و أحلام معلقة(2005) التابع للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، فرع فلسطين.

التفريق بين الليل و النهار، الهواء البارد، التشبيح. و في فترة انتظاره لإجراء التحقيق معه، قد يتم جلوس المعتقل على كرسي بربط رجليه و يديه، و وضع المعتقل في السجن الإنفرادي من غير السماح له بمقابلة المحاميين أو عائلته أو الإتصال بالسجناء الآخرين، و التهديد بهدم بيت المعتقل أو إيذاء أفراد عائلته.

المسؤولية

في كانون الأول 2006، تم إلغاء البعثة لتقصي الحقائق التي وكلها مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعد عقد جلسة خاصة للتحقيق في عملية القتل التي تمت في بيت حانون في تشرين الثاني 2006، بسبب انعدام التعاون الإسرائيلي[14].

بتاريخ 12 كانون الأول 2006، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية التماس تم تسليمه في أيلول 2005 للاعتراض على التعديل على قانون الإيساء بالمدنيين (مسؤولية قانون الدولة) و استحالة مواطني المناطق الفلسطينية المحتلة من رفع دعوة لتعويضهم على الأضرار التي حلت بهم من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، حتى إن نفذت ضدهم خارج نطاق عملية عسكرية[15]. عندما مر هذا التعديل على الكنيسيت في أواخر تموز 2005، كان من المفروض تطبيقه على نحو ارتجاعي للأضرار التي حلت بالفلسطينيين منذ بداية الإنتفاضة الثانية في أيلول 2000[16]، و صرحت المحكمة أن هذا يقمع عدد من الحقوق، بالإضافة إلى الحق للحياة، الممتلكات، و الحرية، و بذلك اعتبرت التعديل غير دستوري[17].

بتاريخ 14 كانون الأول 2006، رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية الإلتماس المقدم في كانون الثاني 2002[18] لمنع سياسة التصفيات الموضعية يصورة جارفة و التي تتبعها إسرائيل ضد النشطاء الإرهابيين. و قد جاء في القرار أنه ينبغي عدم التحديد مسبقا بأن كل عملية تصفية موضعية هي محظورة مسبقا بل يتوجب وضع قيود وتحفظات بخصوص تنفيذ عمليات التصفية من خلال فحص كل حالة بمفردها و لذاتها و تبريرها إذا تطابقت مع معايير معينة[19]. استجابة لذلك، صرحت اللجنة العامة ضد التعذيب في إسرائيل - إحدى المنظمات التي قدمت الإلتماس - أن هذا الالتماس فشل في تأسيس معايير واضحة تمنع أو تسمح عمليات القتل المستهدفة التي تمنع قتل المواطنين الأبرياء، و ترك تحفظ كامل تجاه القرار حول الشخص الذي سيواجه الإعدام على يد الأجهزة الأمنية بدون محاكمته[20].

الوصول

الملاحظات و تحليل ظاهرة الوصول

بعد مرور عام على توقيع اتفاقية المرور و التنقل بتاريخ 15 تشرين الثاني 2005 بين الحكومة الإسرائيلة و السلطة الفلسطينية، باتت إمكانية وصول الفلسطينيين القائمين في قطاع غزة إلى الضفة الغربية أو العالم الخارجي محدودة للغاية، كما كانت عملية تدفق السلع التجارية مهملة. ازدادت القيود أيضا على الحركة في داخل الضفة الغربية. لم يكن هناك أي تطور اقتصادي سلمي حسب تصور اتفاقية المرور و التنقل، بل كان هناك تدهور في الوضع الإنساني و ارتفاع في ظاهرة العنف. و قد ساهم الإغلاق المتصاعد لمعابر غزة في ازدياد الوضع

---

[14] خدمة الأمم المتحدة للمعلومات، أهم النقاط التي تطرق إليها رئيس الأساقفة توتو خلال مؤتمر صحفي أعلن فيه انعدام التعاون الإسرائيلي مع البعثة الموكلة لتقصي الحقائق في بيت حانون، 11 كانون الأول 2006.

[15] راجع عدالة، "محكمة العدل العليا تلغي قانون العنصرية و حكمت بأن الفلسطينيين الذين يتعرضون للأذى من قبل الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة، لهم حق التعويض من إسرائيل،" تحديث الأخبار، 12 كانون الأول 2006.

[16] لكن هذا الحكم لم يمس بند آخر في القانون ينص أن إسرائيل غير ملزمة بدفع تعويض للأضرار التي سببتها منذ أيلول 2000 "لمواطن دولة العدو" أو "لنشيط أو عضو في منظمة إرهابية."

[17] بتسيليم، تقرير صحفي، "محكمة العدل العليا تبطل إعفاء الحكومة الموسع من مسؤولية الضرر."

[18] قرار الجمعية العامة ضد التعذيب في إسرائيل و المجتمع الفلسطيني لحماية حقوق الإنسان و البيئة ضد حكومة إسرائيل.

[19] بالإضافة للحاجة إلى معلومات متينة و مقنعة قبل تصنيف المواطن تحت إحدى الأصناف. لا يجوز إحداث ضرر لأي مواطن. هناك حاجة للمعلومات المتأكد منها تماما للتعرف على هوية و نشاط المواطن الذي يلعب دورا غير مباشر في العداء. و المواطن الذي يلعب دور مباشر في العداء لا يمكن مهاجمته في حالة تبني إجراءات أقل ضررا ضده.

[20] "استجابة اللجنة العامة ضد التعذيب لقرار اليوم الذي أقرته محكمة العدل العليا حول سياسة دولة إسرائيل تجاه عمليات القتل،" اللجنة العامة ضد التعذيب، 14 كانون الأول 2006.

الاقتصادي سوءا خلال العام الماضي. في قطاع غزة، ارتفعت نسبة البطالة من 33% و وصلت إلى 42% بين عام 2005 و 2006، كما ارتفعت ظاهرة الفقر بنسبة أكثر من 2%. إن إدراك رجال أعمال قطاع غزة للمستقبل هو أكثر كآبة مما كان عليه في بداية العام، حيث كان 81.3% منهم متفائلين للإنتاجية المستقبلية في شهر كانون الثاني 2006، مقارنة بنسبة 22.6% في شهر أيلول 2006.

وفقا لمعلمي وكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين في القدس، يعيش عدد أكبر من العائلات منفصلين عن بعضهم البعض بسبب سياسة إسرائيل على سكان القدس و صعوبة الحصول على اتحاد العائلات. في معظم القضايا، عندما تحمل الأم هوية القدس و لا يحملها الأب، تقوم الأم و أبنائها بالتنقل للعيش في القدس للمحافظة على هويتهم، بينما يبقى الأب في الضفة الغربية.

الحالة الاجتماعية الإقتصادية

"لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة[21]."

البطالة و الفقر و التغيرات الاجتماعية الثقافية

في منطقة أريحا، حيث يعتمد عدد لا بأس به من العائلات اللاجئة على الزراعة، اضطر عدد كبير من المزارعين الصغار إلى هجر أشغالهم بسبب القيود المتزايدة على تسويق المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، يواجه حاليا اللاجئين الذين كانوا يعملون في الخان الأحمر لدى المزارعين الإسرائيليين، صعوبات كبيرة في الحصول على تصاريح العمل، مما يؤدي إلى انخفاض فرص العمل في المنطقة.

في منطقة نابلس، قام طلاب الجامعات بتأجيل تسجيلهم في الفصل الدراسي الجديد و بعضهم تركوا دراساتهم بالرغم من أنهم أنهوا السنة الثانية أو الثالثة منها. هناك أيضا انتشار في ظاهرة البطالة بين هؤلاء الذين تلقوا درجة عالية من التعليم. إن هذا الأمر لا يشجع العائلات و الطلاب على الالتحاق بالدراسات العليا، و تم التقرير عن انخفاض الأهمية التقليدية المرتبطة بالتعليم لدى اللاجئين.

في المخيمات الحضرية الواقعة في شمال الضفة الغربية، تعتبر المعاشات التي تقدمها السلطة لعائلات السجناء في غاية الأهمية و في بعض الأحيان تتمنى العائلات إطالة فترة السجن.

في مدينة بيت لحم، صرح الموظفون الاجتماعيون لدى وكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين عن ارتفاع الطلبات على المساعدات الغذائية و المالية. في بعض الحالات، لجأ المستفيدون إلى استبدال الغذاء المستحق بالمال لتغطية مصاريفهم للدواء و العلاج الطبي الطارىء. إجمالا، يعمل اللاجئون على تقليل مصاريفهم لأبعد الحدود. كثير من الأشخاص في مخيم الدهيشة لم تكن بمقدرتهم شراء خروف أو نعجة لعيد الأضحى هذا العام.

خلال الشهور الأخيرة الماضية، اضطرت أربعة بقالات و نجار على إغلاق أعمالهم في مخيم رقم واحد في نابلس بسبب إفلاسهم.

في مخيم جنين، تلجأ العائلات إلى بيع أجهزتها الكهربائية و أثاثها لتتمكن من شراء المواد الغذائية الأساسية. و لوحظ أن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية كانت تبيع أدوات مستعملة و ساندويشات على طرف الطريق.

في المخيمات الشمالية، ازدادت نسبة الأشخاص الذين يستخدمون الخشب للتدفئة و الطبخ، إذ أنهم غير قادرين على شراء الغاز.

في شمال الضفة الغربية، ازدادت ظواهر التزييف و السرقة بين البالغين و الأطفال على السواء، و الندبة التقليدية المرتبطة بهذه العمليات تبدو في التناقص مع مرور الوقت.

---

[21] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة رقم 23.

في جنين، يتم استخدام المركبات الغير مرخصة للنقل العام - التي تكون في معظم الأوقات سيارات مسروقة تحمل أرقام مزيفة - لأنها أقل تكلفة بالمقارنة مع السيارات المرخصة.

شهدت المؤسسات القائمة في المجتمعات في داخل المخيمات انخفاض شديد في التبرعات خلال الأشهر الخمس الماضية، و اضطرت إلى تقليل و حتى تعليق بعض الخدمات التي تقدمها. في مخيم عماري، لم يعد باستطاعة مركز تأهيل المجتمع و مركز برامج المرأة دفع رواتب منتظمة لموظفيها، بالإضافة إلى المعلمين و المرشدين الذين يعملون كمتطوعين. و قد تأثرت قدرة المراكز نتيجة لعدم قدرة الموظفين على دفع الرسوم. في رام الله، توقف أطفال مركز تأهيل المجتمع عن تلقي جلسات علاج النطق بسبب عدم قدرتهم على دفع الرسوم (1 إلى 2 شيقل). و قام مركز برامج المرأة بتقليل رسوم التعليم لأطفال الروضة من 160 شيقل إلى 40 شيقل و رسوم التدريب على الكمبيوتر من 100 شيقل إلى 20 شيقل.

في كثير من الأحيان لا يستطيع اللاجئين الذين يعانون من عاهة ما تحمل مصاريف العلاج المتخصص و لذا يعتمدون على الخدمات التي تقدمها مراكز تأهيل المجتمع القائمة في المخيمات، بالرغم من أن هذه المراكز قد لا تكون مؤهلة أو قادرة على التعامل مع مشاكلهم الخاصة. و في كثير من الأحيان تبقى الحالات هذه تعاني من عدم عناية صحيحة أو إهمال كامل مما يؤدي إلى مضاعفات بعيدة الأمد.

بدأت المنظمات المجتمعية في المخيمات القائمة في نابلس بدعم العائلات الأكثر احتياجا من خلال تزويدها بمساعدات مادية أو عينية لتغطية المصاريف التي كانت تتحملها الأحزاب السياسية التي كانت نشيطة في المخيمات في الماضي.

الصحة

"الصحة النفسية الإيجابية هي حالة رفاه عاطفي و اجتماعي حيث يدرك الفرد إمكانياته و يتعامل مع ضغوطات الحياة العادية و يستطيع العمل بإنتاجية أو إثمار و يقدر على الإسهام في مجتمعه[22]."

ملاحظات و تحاليل حول الصحة

في مخيم عين سلطان في أريحا، ارتفع عدد المرضى الذين يتم مساعدتهم يوميا من خلال مركز الصحة التابع لوكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين من 90-120 إلى 120-210 خلال أشهر تشرين الأول و تشرين الثاني و كانون الأول نتيجة للإضراب المستمر في قطاع الصحة في السلطة الفلسطينية. وفقا لفريق الصحة التابع لوكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين، بدأ المرضى بتأخير الفحوصات التي لا يوفرها المركز - بالإضافة إلى التحاليل المختبرية - لأنهم غير قادرين على تحمل مصاريف التنقل حتى لمسافات قريبة.

في مخيم الأمعري، سجل مركز الصحة التابع لوكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين ارتفاعا بنسبة فوق 30% غي معدل عدد الزيارات الشهرية منذ شهر أيلول 2006 (8000 زيارة مقارنة مع 5000-6000 زيارة في الفترة التي تسبقها).

سجل مركز الصحة التابع لوكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين في القدس ارتفاع بنسبة 33% في عدد المرضى خلال الشهور الأربعة الماضية. و الأوضاع الاقتصادية المتدهورة قادت الأفراد إلى الاعتماد على خدمات وكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين الإضافية. بالإضافة إلى ذلك، لم يعد بإمكان بعض حاملي هوية القدس القائمين في الرام و ضاحية البريد الإستفادة من التأمين الصحي الإسرائيلي، الأمر الذي يخلق ضغطا إضافي على مراكز الصحة التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين.

لاحظ بعض موظفي الصحة في وكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين أن العيادات أصبحت مناطق للقاءات الإجتماعية و لا يمانع المرضى الانتظار لساعات طويلة قبل أن يراهم الطبيب، و يطلب الأشخاص أن يتم زيارتهم حتى إن لم تكن لديهم مشكلة كبيرة.

منذ شهر أيار 2006، تم نقل 2900 ملف عائلي من مركز الصحة التابع لوكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين في القدس إلى نقطة الصحة التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين في بيت سوريك، لأن اللاجئين القائمين في كفر عقب و سميراميس و بيت حنينا و السواحرة الشرقية و أب ديس و العيزرية و بيت سوريك و بدو و قطانة و بيت عنان يواجهون صعوبات كبيرة في الوصول إلى القدس. و نتيجة للقيود المفروضة على عملية الوصول، قل عدد زيارات المرضى إلى مركز الصحة التابع لوكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين في القدس، القادمين من العيزرية و أبو ديس و السواحرة الشرقية والذين يعانون من أمراض مزمنة و النساء الحوامل الذين يتلقون الدواء المنتظم بكميات تغطي حاجاتهم لمدة 3 أشهر.

صرح مركز الصحة التابع لوكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين في مخيم الأمعري عن انخفاض في عدد زيارات المرضى القادمين من القرى الواقعة في شرقي و شمال شرقي رام الله نتيجة للإجراءات الإسرائيلية الغير متوقعة و الصعوبات التي يواجهونها على الحواجز العسكرية في سردا.

تؤدي الطرق الجديدة التي تم إنشائها لدخول حاملي هوية الضفة الغربية إلى القدس إلى تأخير وصول بعض المعلمين و فرق الصحة التابعين لوكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين إلى أماكن عملهم، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف نشاطات التعليم و العناية الصحية.

[22] منظمة الصحة العالمية.

تأمين الغذاء و الزراعة

"يتوافر الأمن الغذائي عندما يحصل جميع الناس، في جميع الأوقات، على ما يكفي من أغذية آمنة و مغذية لتلبية احتياجاتهم التغذوية اللازمة لممارسة حياة ملؤها النشاط و الصحة."

الملاحظات و تحليل الأمن الغذائي

نتيجة لإضراب موظفي السلطة الفلسطينية، لم نتمكن من جمع معلومات كاملة حول عملية استيراد الغذاء لشهر كانون الأول 2006.

تواجدت جميع المنتجات الغذائية في الأسواق في شهر كانون الأول.
انخفض سعر زيت الزيتون في الضفة الغربية و قطاع غزة نتيجة لتوفر أكبر في الإنتاج المحلي، بينما بقيت أسعار السلع الغذائية الأساسية الأخرى مستقرة.
انخفض سعر الدجاج إلى 7 شيقل للكغم نتيجة لانخفاض الطلب عليه، بالإضافة إلى ارتفاع سعر الدجاج من 1700 شيقل للطن المتري إلى 1900 شيقل للطن المتري في قطاع غزة.
في غضون ذلك، انخفض سعر اللحوم بشكل ملحوظ و يتوقع أن ينخفض أكثر بناء على تخمين التجار في قطاع غزة.
يزداد سعر الخضروات نتيجة للانخفاض الموسمي في إنتاج المحاصيل في الضفة الغربية و قطاع غزة.

تعد الكمية الكاملة لعملية استيراد المواد الغذائية أكبر من الشهر الماضي بنسبة 32% بسبب تحسين عمليات العبور على كارني في شهر كانون الأول.

كان صيد الأسماك أكبر بنسبة 28% في 2006 عن 2005، نتيجة لارتفاع صيد سمك الساردين الذي يشكل 65% من إجمالي الصيد. لكن إجمالي مدخول صيد الأسماك انخفض بنسبة 3.7% منذ عام 2005 (5.4 مليون شيقل) ليستقر على 5.6 مليون شيقل في عام 2006. لم يكن هناك صيد للأسماك في شهر كانون الأول.

طاقة الشراء لدى المستهلكين آخذة في الإنخفاض منذ نهاية عيد الفطر، و صرح أن الوضع في هذا العام أكثر سوءا من عام 2005 في الضفة الغربية و قطاع غزة على السواء.

التعليم

"يستحق جميع الأطفال الحصول على تعليم جيد يستند إلى اتباع نهج يرتكز على الحقوق ويرسخ مفهوم المساواة بين الجنسين[23]."

الملاحظات و تحليل التعليم

في أوائل شهر أيلول 2006، شهدت جامعة بيرزيت إضراب للطلاب لأن الجامعة أصرت أن يقوم الطلاب بدفع أقساطهم 100% مسبقا بدلا من أقساط متفرقة كما كان الوضع في السنوات السابقة (لم يكن باستطاعة 1500 طالب على دفع 100% من القسط للفصل الأول من السنة الدراسية الحالية). طلب من الطلاب في جامعة الأقصى في قطاع غزة دفع 100% من أقساطهم. و تخشى الجامعات عدم قدرة الطلاب على دفع أقساطهم المتبقية في تاريخ لاحق.

يمكن التنبؤ أن الهدف الإنمائي 21 للألفية للتعليم الأساسي سيكون مشبع بأولويات مليئة بالفقر و قد يتم إلغائه من الأجندة الحكومية بينما يستمر خط الفقر في الإرتفاع.

بينما تباشر الوزارات الأخرى إضرابها، علقت وزارة التربية و التعليم العالي إضرابها و عاد معظم المعلمين و الطلاب إلى المدارس بتاريخ 11 تشرين الثاني. و لكن مجازفة إضراب المعلمين ثانية يعتمد على الرواتب التي لم يتم دفعها و الرواتب الحالية المتفق عليها.

عادة، تقوم العائلات بالمساهمة بين 5-10 شيقل لمصاريف المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين في بداية السنة الدراسية، و صرح الكادر التعليمي في مخيم الفوار أن في هذا العام معظم الأهالي لم يستطيعوا دفع هذا المبلغ. قام بعض المعلمين الرئيسيين التابعين لوكالة الأمم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين بتأسيس صناديق خيرية لجمع بعض الأموال للطلاب الأكثر احتياجا.

لم يكن باستطاعة المكتب المركزي لجمع المعلومات و معالجتها التابع لوزارة التربية و التعليم العالي على إعادة مستواه التشغيلي الكامل كما كان عليه قبل إضراب المعلمين. لهذا السبب لم تتوفر المعلومات حول المؤشر التعليمي لشهر كانون الأول 2006.

قبيل عطلة صيف 2006، قامت السلطة الفلسطينية بتعميم قرار أعلنت فيه أن أيام الخميس و الجمعة هي أيام عطلة رسمية لجميع موظفي الحكومة العاملين في المناطق الفلسطينية المحتلة. و عقب إضراب المعلمين في خريف 2006، ضاع على أطفال الضفة الغربية عدد كبير من الأيام الدراسية. و بعد انتهاء إضراب المعلمين في 11 تشرين الثاني، أصدر وزير التربية و التعليم العالي أمرا بإبقاء يوم الخميس يوم عمل رسمي في الفصل الدراسي الأول للمعلمين و المديريات في الضفة الغربية لتعويض الأيام الدراسية الضائعة. بناء على ذلك، تقوم مدارس السلطة الفلسطينية و مديريات التعليم في المناطق بممارسة عملها بينما يلجأ الطلاب إلى مدارسهم. المدارس و المديريات في قطاع غزة معفيين من هذا الأمر لأن إضراب المعلمين كان فقط لمدة 8 أيام.

أصبح قسط مدارس السلطة الفلسطينية للعام الدراسي 2007/2006 20 شيقل بدل من 50 شيقل. و هذا الإنخفاض في الأقساط خلق صعوبات مالية كبيرة للمدارس الحكومية و المديريات التعليمية في المناطق. فكانت أقساط الطلاب تساهم بنسبة 80% في ميزانية كل مدرسة.

[23] الأهداف الإنمائية للألفية – التعليم.

المصادر و الأساس المنطقي

يتصف الوضع الإنساني في المناطق الفلسطينية المحتلة بالتفاعل المعقد الراجع لغياب الحماية للمواطنين و المتجسد في الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان و العنف المتصاعد، و انعدام إمكانية الوصول التي قيدت حركة الأشخاص و السلع في داخل و من و إلى المناطق الفلسطينية المحتلة، و الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية التي يعود سببها إلى انتخاب حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني في شهر كانون الثاني 2006.

منذ عام 2002، يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة على مراقبة و تقرير ظواهر الوصول و حماية المواطنين بشكل شهري. بالإضافة إلى ذلك، نتيجة لتدهور الوضع الإنساني منذ شهر كانون الثاني 2006، قررت وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية المشاركة في الإلتماس الطارىء لعام 2006، على إصدار تقرير شهري - من شهر أيار و ما بعد - لمراقبة التطورات وفقا لمؤشرات إنسانية أساسية في القطاعات التالية: الصحة، حماية الطفل و الدعم النفسي، التعليم، تأمين الغذاء، الزراعة، المياه و الصحة، در الأشغال و المساعدات المالية. يقوم هذا التقرير أيضا بمراقبة عملية تنفيذ التزامات برتيني[24].

يعمل عدد المرصد الإنساني الحالي على دمج المعلومات و التحاليل من هذين التقريرين، باستخدام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، و اتفاقية المرور و التنقل[25] كمقياس لمراقبة مؤشرات الوصول و الحماية. يعمل القانون الإنساني الدولي على إلزام الأطراف المشتركة في الصراع على تأكيد أمن المواطنين و تجنب استهداف الممتلكات العامة و الخاصة الغير مبنية على ضرورة عسكرية. و وفقا لمؤتمر جينيف الرابع، تتحمل إسرائيل، كونها القوة المحتلة، مسؤولية رفاه الشعب الفلسطيني. خلال السنوات الأخيرة، قام الداعمون الدوليون و السلطة الفلسطينية بلعب هذا الدور. و الحكومة الإسرائيلية غير مجبرة على تحويل أموال ضريبة المبيعات و الضرائب و الجمارك التي تجمعها عن السلطة الفلسطينية، وفقا لبروتوكول باريس (1994)، و التي تصل إلى حوالي $60 مليون في الشهر أي حوالي 50% من مدخول السلطة الفلسطينية. قامت الحكومة الإسرائيلية بمصادرة هذه المبالغ منذ انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

يستخدم هذا العدد من المرصد الإنساني مجموعة من المؤشرات الإنسانية التي يمكن قياسها، الملاحظات الميدانية المتحقق منها و التقارير حول الوضع الاجتماعي الاقتصادي و الإنساني في المناطق الفلسطينية المحتلة لتحليل الوضع الإنساني. و بإمكان هذه الأساليب توفير وجهات نظر مختلفة حول الوضع. تبين المؤشرات الإنسانية تغيرات و اتجاهات بعيدة الأمد من شهر إلى آخر. تعمل التقارير على تزويد معلومات حول مواضيع محددة أو توفير نظرات أوسع على الوضع في المناطق الفلسطينية المحتلة.

---

[24] في شهر آب 2002، قام الناطق العام كوفي عنان بتعيين السيدة برتيني المبعوث الخاص للتطرق إلى الاحتياجات الإنسانية الناتجة عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر منذ شهر أيلول 2000 و مساعدة طبيعة و حجم الاحتياجات الإنسانية لتوضيح المسؤوليات الخاصة بجميع الأطراف.

[25] تم التوقيع على اتفاقية المرور و التنقل بتاريخ 15 تشرين الثاني 2005 بين حكومة إسرائيل و السلطة الفلسطينية لتسهيل حركة السلع و الأشخاص في داخل المناطق الفلسطينية، و فتح معبر دولي على الحدود بين قطاع غزة و مصر يمكن الفلسطينيين من التحكم في عملية دخول و خروج الأشخاص و من ثم تعزيز تطورات اقتصادية سلمية و تحسين الوضع الإنساني الراهن.